

ملاحظات مقدمة إلى هيئة الجهات الرقابية لأسواق الدين الرأسمالي

في جمعية الخليج للسندات والصكوك

❖ المبادرات الرئيسية لهيئة الأوراق المالية والسلع في عام 2018 والتطلعات لعام 2019:

1- حوكمة الشركات:

- أنشطة هيئة الأوراق المالية والسلع التي تعمل على تعزيز ثقافة الشفافية وتعزيز مستوى أفضل من حوكمة الشركات بين المشاركين في السوق؛
- دمج التطورات الهامة الرئيسية في هذا المجال على مستوى العالم خاصة بعد إخضاع الدروس المستفادة وبعض السياسات التنظيمية في هذا الصدد للاختبار في أعقاب الأزمة المالية.
- التركيز على تشكيل المجلس والاستدامة، والمسائل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتكنولوجيا، والقيادة الأخلاقية.

2- التكنولوجيا المالية

- أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع منصة بيئة تنظيمية تجريبية لتوفير بيئة آمنة لتجريب أفكار جديدة توفر القدرة على إيجاد منافع لأسواق المنتجات والخدمات المالية وعملاءها مثل إصدارات الأصول الرقمية الأولية.
- تعمل الهيئة على وضع إطار تنظيمي لإصدارات الأصول الرقمية الأولية / سوق الأصول الرقمية في أسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية المتحدة. وسوف يتضمن هذا الإطار أحكاما بشأن الإفصاح، والحد الأدنى للاستثمارات، وتصنيف المستثمرين، والتداول وما إلى ذلك.
- تم اعتماد هذه التكنولوجيا على المستوى الإقليمي والعالمي، وتغطي أفضل الممارسات والاتجاهات المتغيرة، والمقارنة بين أطر العمل ونماذج التكامل مع الأنظمة القائمة.
- تعتقد الهيئة أن الابتكار والتكنولوجيا لديهما إمكانات كبيرة لما يلي:
 - تحسين كفاءة العديد من الأسواق بما فيها أسواق السندات والصكوك.
 - تعزيز الوعي لصالح المستثمرين والمتعاملين في السوق؛
 - تعزيز الشمول المالي.
- تنطوي العديد من الابتكارات الجديدة على بعض التحديات والمخاطر الهامة. وتحاول الهيئة المحافظة على توازن جيد بين دعم الابتكار والنمو مع التمسك بأهدافها الرقابية الرئيسية مثل حماية المستثمر والاستقرار المالي.

3- مراجعة لوائح سوق رأس المال الإسلامي وتحديثها

- أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع في مطلع هذا العام إستراتيجية شاملة لتطوير سوق رأس المال الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتضمن الإستراتيجية الدور الإشرافي الذي تنهض به الهيئة (التشريعات والصلاحيات) والدور الذي تنهض به المؤسسات ذاتية التنظيم (مثل الأسواق المالية) والتحديات التي تواجهها.
- وضع إطار تشريعي وفق أرقى المعايير بحيث يتضمن:
 - تحديث نظام الصكوك الحالي، وذلك من خلال النظر في أفضل الممارسات العالمية التي يدعو الى اعتمادها كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (أيوسكو)، ودراسة الممارسات في خمس اقاليم رئيسية هي (أ) ماليزيا، و (ب) باكستان، و (ج) البحرين، و (د) إندونيسيا، و (هـ) المملكة المتحدة.
 - متطلبات صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
 - إصدار أنظمة لصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
 - إفصاحات إضافية خاصة بالمنتجات الإسلامية.
 - عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
 - أحكام بشأن وكالات تصنيف المنتجات الإسلامية.
 - تحديثات بشأن الصكوك وأنظمة كفاية رأس المال من خلال تخصيص وزن (قيمة) للمنتجات الإسلامية.
 - استحداث نظام حوكمة هيئة الرقابة الشرعية.
 - تأهيل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
 - تنظيم برامج تدريبية بالإضافة إلى برنامج توعية متكامل يتناول الأسواق المالية الإسلامية.

4- تمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

- تبذل الهيئة بوصفها جهة تنظيمية جهوداً حثيثة لدعم تطوير قطاع مالي قوي يمكنه توفير رأس المال على نحو أكثر فعالية للقطاع الخاص مع التركيز على أهدافنا الإستراتيجية طويلة الأجل.
- توفير بيئة تنظيمية داعمة لطرق التمويل البديلة المبتكرة التي تنطوي على استخدام التكنولوجيا المالية.

- تتعاون الهيئة بشكل وثيق مع شركاء آخرين للنظر في أفكار مبتكرة لاستخدام التوريق وأدوات مالية أخرى لتوفير قنوات جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى أسواق رأس المال والسماح للمستثمرين الأفراد بالاستثمار في هذا القطاع سريع النمو.
- كما إننا ننظر حاليًا في اعتماد بعض الأفكار مثل إنشاء أسواق (ثانية) منفصلة لإدراج وتداول كل من أسهم الملكية وسندات الدين للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات النامية مع متطلبات تنظيمية مخففة وأقل عبئًا.
- دعم طرق التمويل الأخرى مثل أسهم الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر.

5- أسواق رأس المال المستدامة

- أخذت الهيئة بزمام المبادرة لوضع خارطة طريق شاملة لتطوير وتعزيز أسواق رأس المال المستدامة والخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مما سيوفر مشاريع مستدامة مع قنوات التمويل الضرورية من خلال أسواق رأس المال.
- تزويد المستثمرين بأدوات الاستثمار التي تتماشى مع قيمهم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية.
- تشجيع الشركات على تحسين ممارساتها والإفصاح من قبلها فيما يتعلق بمساهماتها في البيئة والمجتمع.

6- نظام الاستعادة والحلول للمؤسسات المالية الهامة نظاميا

- وضع إطار عمل يتضمن المتطلبات والإجراءات المتعلقة بنظام الاستعادة والحلول للمؤسسات المالية الهامة نظاميا (SIFI) العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقع ضمن نطاق الاختصاص الرقابي لهيئة الأوراق المالية والسلع.
- تحقيق الهدف من تعزيز استقرار الأسواق المالية وحمايتها من المخاطر النظامية المحتملة كنتيجة لممارسة الأنشطة المرخصة من الهيئة.
- تطوير نظم وآليات لرصد دلالات تنفيذ الأنشطة المرخصة من قبل شركات معينة مما قد يدعم المخاطر النظامية التي يتعين على الهيئة التعامل معها.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات مع الجهات الرقابية النظيرة في أسواق رأس المال لضمان التكامل والانسجام في دور كل طرف في التأكد من استقرار الأسواق وحمايتها.

7- التعاون مع الجهات التنظيمية على مستوى العالم

- تواصل الهيئة المشاركة بفاعلية في الحوار الدولي والتعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى بشأن موضوعات مهمة مثل التقنيات الناشئة وأنظمة الخصوصية ومكافحة الجرائم المالية وما إلى ذلك.
- ترمي الجهود المبذولة من الجهات التنظيمية على مستوى العالم (من خلال منظمة الأيوسكو) إلى حماية حقوق المستثمرين وإنشاء بيئة تسهل استثمار رأس المال.

❖ توسيع قاعدة المستثمرين

- تتخذ الهيئة خطوات تهدف لتشجيع مشاركة المستثمرين الأفراد في أسواق رأس المال.
- تشجيع ودعم إصدار منتجات وأدوات جديدة مع تحديد أشكال حماية مصممة خصيصاً لقطاع الأفراد من خلال مراجعة وتعديل اللوائح أو إصدار لوائح جديدة توفر الوضوح والطمأنينة للمستثمرين، بما في ذلك المزيد من أدوات الأوراق المالية بسندات والوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات النمو والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والأدوات ذات العائد الثابت وأدوات الاستثمار المرتكزة على التكنولوجيا وما إلى ذلك.
- تنفيذ الكثير من مبادرات التوعية لتثقيف المستثمرين حول هذه المنتجات والأدوات ومساعدتهم على فهم المخاطر المحيطة بمحافظهم الاستثمارية وحقوقهم المرتبطة بالتعامل في أي أدوات من هذه الفئة.
- أصدرت الهيئة مؤخرًا مدونة حقوق المستثمر للعمل بموجبها كمدونة سلوك بين المستثمرين ومقدمي الخدمات المالية لهم لبناء مستوى عالٍ من النزاهة والثقة.

❖ مبادرة الهيئة بشأن استخدام أدوات تحفيزية لتشجيع التزام المتعاملين

- نحرص دائماً على أن تكون جهودنا التنظيمية والتشريعية معادلة ومتناسبة مع أنواع ومستويات المخاطر المرصودة في أسواقنا وتناسب الاحتياجات الفريدة ومرحلة التطور لأسواقنا المحلية المتنامية ومتزايدة النضوج.
- التقييمات التفصيلية والمشاورات المنتظمة مع القطاع والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة للتأكد من ألا تكون أنظمتنا عبئاً ثقيلًا أو مكلفاً حتى تظل الأسواق المالية الإماراتية تنافسية وجذابة.
- سعيًا منها لترسيخ الثقة في الأسواق، أطلقت الهيئة مؤخرًا برنامجاً لتقييم وتصنيف شركات الخدمات المالية التي تقع ضمن اختصاصها الرقابي، وأعلنت أن التسجيل مفتوح للمهتمين بالمشاركة في البرنامج.
- تواصل الهيئة تعاونها الوثيق مع البورصات/ الأسواق المحلية من أجل الانتقال السلس إلى نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم، حيث سيعزز هذا النموذج جودة وفعالية الوظائف التنظيمية

والإشرافية. كما سيساعد أيضاً على النهوض بدور بارز في تحسين تصنيف أسواقنا المالية كأسواق متقدمة.

- تعمل الهيئة أيضاً على المساعدة في تطوير قدرات وإمكانات وسطاء الأسواق المالية من خلال تسهيل التنويع في مجموعة المنتجات من منتج واحد (الأسهم المحلية) إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.